



أليات جمع وحفظ التراث الوطني وحمايته: المكتبة الوطنية الجزائرية أنموذجا.

Ways of collecting and Preserving National Culture Heritage: The National Library as a sample

منير الحمزة

جامعة تبسة، الجزائر

mounir.elhamza@univ-tebessa.dz

عيسى محاجبي^(*)

جامعة الجزائر 2، الجزائر

mehadjbi_aissa@yahoo.fr

تاريخ الإيداع: 2020/03/01 تاريخ القبول: 2020/03/20 تاريخ النشر: 2020/03/31

الملخص:

يعد التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي المكون الأساسي للحضارة وهو ناتج عن تراكم الخبرات الإنسانية وتجميعها لتكوين الذاكرة الوطنية. ولقد أولت الجزائر منذ الاستقلال اهتماما خاصا وصريحا بالإرث الثقافي الوطني وقد تجلى ذلك في سن حزمة كبيرة من القرارات والنصوص القانونية والتشريعات للحفاظ على ذاكرة الأمة، وأسندت هذه المهام إلى مجموعة من المؤسسات الثقافية والعلمية من بينها المكتبة الوطنية الجزائرية التي تعد من أقدم الهيئات الثقافية في إفريقيا يعود تاريخ تأسيسها إلى 13 أكتوبر 1835. وتتبوأ المكتبة الوطنية الجزائرية دون غيرها من المؤسسات الثقافية في البلاد مكانة خاصة بالنظر إلى المهام الموكلة إليها بموجب النصوص التشريعية، فهي مؤسسة ثقافية وعلمية وحضارية تحفظ ذاكرة الأمة وتجمع شموليا تراثها المطبوع والمخطوط والسمعي البصري. وتعد المكتبة الوطنية الجزائرية مركز إيداع لكل كتاب أو دورية أو نشرة أو أي وثيقة تصدر في الجزائر وهذا بموجب الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو 1996 المتعلق بالإيداع القانوني، والمرسوم التنفيذي رقم 99-226 المؤرخ في 24 جمادى الثاني عام 1420 الموافق 4 أكتوبر 1999 الذي يحدد كيفية تطبيق بعض أحكام الأمر السالف الذكر. ويشكل الإيداع القانوني الأداة

(*): المؤلف المرسل: عيسى محاجبي : mehadjbi_aissa@yahoo.fr



الرئيسية التي تسمح للمكتبة الوطنية بجمع وحفظ التراث الوطني للأجيال الحاضرة والقادمة فتصبح نافذة ثقافية وعلمية بامتياز لكل دول العالم. وحتى يتسنى لها ذلك تسعى إدارة المكتبة الوطنية والهيئات الوصية وضع مجموعة متكاملة من البرامج والمبادرات والآليات لتجاوز العراقيل الفنية والإدارية للوصول إلى الهدف الأسمى لها وهو الحفاظ على الإرث الثقافي الوطني الجزائري ومشاركته مع المؤسسات الثقافية الوطنية والدولية. ومن خلال هذه الورقة سنحاول الإجابة على التساؤل التالي: هل ستسمح الخطط الآتية والمستقبلية المسطرة من قبل إدارة المكتبة الوطنية بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في النصوص التشريعية الجزائرية؟ هل هناك مراجعة دورية لمواد قانون الإيداع لمواكبة التغيرات السريعة التي تمس طريقة إنتاج وحفظ المعلومات؟

هل توجد خطة للمكتبة الوطنية في إثراء الببليوغرافيا الوطنية لتشمل كل المواد المودعة؟
- ماهي أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تواجهها المكتبة الوطنية في تأدية مهامها الرئيسية؟

الكلمات الدالة:

حفظ التراث الوطني، المكتبة الوطنية الجزائرية، الإيداع القانوني، الببليوغرافيا الوطنية.

Abstract:

Since independence, the National Library of Algeria has paid special attention to the national cultural heritage. To preserve the nation's memory, various types of memory laws exist as a legal provision governing the interpretation of a historical event.

The National Library of Algeria is the most important cultural institution that work to not only provide universal access to information and knowledge, but also to preserve the cultural heritage that consist of tangible and intangible, natural an cultural, movable and immovable assets inherited from the past.

As the legal depository for works protected by copyright in the country, the National Library and Trustee's Departments develop an integrated set of programs, initiatives and mechanisms to overcome the technical and administrative obstacles to reach the ultimate goal of preserving the Algerian national cultural heritage and its sharing with the national and international cultural institutions.

The main purpose this work is to determine the extent to which the current and future plans, underlined by the National Library Administration, can achieve the objectives set forth in the Algerian legislatives set forth in the Algerian legislative texts.

Key Words:

Preserving the national heritage, the Algerian National Library, legal deposit, the national bibliography.



1. مقدمة:

التراث الوطني هو مجمل الممتلكات الثقافية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للحياة الاجتماعية والثقافية للشعوب. يتمثل في الأملاك المنقولة وغير المنقولة كالنصب المعمارية، الفنية أو التاريخية، الدينية، المواقع الأثرية، مجمل البنايات الفنية، المخطوطات، كتب وأشياء أخرى ذات أهمية فنية، تاريخية أو أثرية، وكذا المجموعات العلمية والمجموعات المهمة من الكتب والأرشيف¹.

تعد المكتبة الوطنية الجزائرية مركزا لحفظ التراث الوطني ومصادر المعلومات وتيسير الوصول الاطلاع عليها،² ولا يختلف اثنان عن الأهمية الحضارية والعالمية للتراث الثقافي، باعتباره هوية المجتمع ومرآته العاكسة، ومنطلق حقيقي في أي إقلاع أو ازدهار حضاري، فبات اليوم الاهتمام به ضرورة ملحة وأمر ضروري أكثر من أي وقت مضى. من هذا المنطلق أدركت الجزائر الأهمية القصوى التي يكتسبها التراث الوطني باعتباره إحدى منطلقات التطوير وتحقيق التنمية المجتمعية.

توحي الحقيقة التي وضحتها السطور السابقة بوجود مشكلة ملحة تستدعي سبر غورها، ووضعها تحت مجهر البحث العلمي، فهي تشكل ظاهرة غير صحية، وقد أثارت هذه الظاهرة انتباهنا، وأشعلت هممتنا لدراستها وبالتالي نشأت فكرة هذا البحث الفتي الذي يسعى إلى تسليط الضوء على إحدى أهم المؤسسات السيادية التي تعنى بجمع وحفظ التراث الوطني وحمايته والمتمثلة في المكتبة الوطنية الجزائرية. ولكن رغم كل ما قيل عن آليات جمع وحفظ التراث الوطني الجزائري بصفة عامة، وفي المكتبة الوطنية الجزائرية بصفة خاصة لا تزال تطرح الكثير من نقاط التساؤل.

أهمية الدراسة:

إن التيار نحو العالم التنمية المستدامة أصبح قويا ومؤثرا فإنه لزاما على المكتبات ومؤسسات المعلومات والمتاحف ودور الأرشيف والباحثين أن يتفاعلوا معه ويطوروا أنفسهم بما يتماشى مع هذه التطورات وإلا وجدوا أنفسهم خارج الحلبة كاملها وعليه تنبع أهمية الدراسة من خلال عدة جوانب نوجزها في النقاط التالية:



✓ ربط موضوع الدراسة مباشرة بجانب مهم من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من طرف المختصين والباحثين في ميدان التراث والمتمثل في مؤسسات جمعه وحفظه وحمايته والمتمثل في المكتبة الوطنية الجزائرية.

✓ ما يعزز من أهمية الموضوع محط البحث عدم وضوح الرؤية لدى البعض تجاهه، وذلك بسبب ندرة الدراسات العلمية حوله، مما أوجد حافزا لهذا الموضوع، والسيطرة على أبعاده الواسعة، ويمكن أن يتأتى هذا من خلال معرفة الآليات التي تتبعها المكتبة الوطنية الجزائرية في حفظ التراث ومدى إسهامها في تجاوز المشاكل التي يطرحها التراث وحمايته، وتيسير سبل الاستفادة والاطلاع عليه.

✓ الضرورة الملحة التي تستدعي العناية القصوى لحماية التراث الوطني في المكتبة الوطنية الجزائرية للوقوف على السلبيات ومحاولة الإشارة إليها ومعرفة الجوانب الإيجابية والعمل على تعزيزها.

أهداف الدراسة:

كل دراسة تبدأ عند هدف محدد وتنتهي عنده، وتسعى الدراسة الحالية إلى معرفة دور المكتبة الوطنية الجزائرية جمع وتنظيم وحفظ التراث الوطني، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال مجموعة أهداف فرعية يمكن تلخيص أبرزها في الآتي:

✓ تهدف الدراسة إلى طرح موضوع التراث الوطني وهذا من خلال تسليط الضوء والتعريف بأهم مؤسسة وطنية أوكلت لها مهمة الإشراف وجمعه قانونيا، وهي بذلك تحاول أن ترسم رؤية واضحة لعملية جمعه وتنظيمه وحمايته ومن ثمة إتاحتها للمستفيدين والراغبين في الاطلاع عليه.

✓ رصد أبرز الصعوبات المختلفة التي قد تعرقل المكتبة الوطنية الجزائرية في تسيير التراث سيما من ناحية القانونية والإمكانيات المرصودة على أرض الواقع، إضافة إلى الحلول التي يمكن أن تسهم في تذليل تلك الصعوبات.

✓ الخروج ببعض المقترحات والتوجهات والتوصيات التي يؤمل أن تسهم في تطوير الوضع الراهن لجمع، تنظيم وحفظ التراث الوطني، وتعزيز عملية التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بهذه العملية، وذلك بغية تحسين الخدمات المقدمة للجمهور العام .

✓ معرفة التطلعات المستقبلية في هذا المجال، وأخيرا الخروج برؤية تحدد المسار المقترح لحماية التراث الوطني من قبل المكتبة الوطنية الجزائرية.



✓ المساهمة في الإنتاج الفكري في مجال جمع وحفظ التراث الوطني من خلال تناولنا لموضوع حديث له أهمية كبرى للعاملين في هذا المجال.

2. تاريخ المكتبة الوطنية الجزائرية:

تعتبر المكتبة الوطنية الجزائرية المرجع الأساسي والمركزي للإنتاج الفكري الوطني المطبوع، وهي أقدم الهيئات التوثيقية في الجزائر، تأسست بتاريخ 13 أكتوبر 1835م وبدأت تنتقل من مقر إلى آخر إلى أن استقرت سنة 1863م في قصر الداوي مصطفى باشا، ونظرا لتصميم الهندسي للقصر الغير مناسب لتخزين الوثائق وظروف الحفظ السيئة منها ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف وكذا نسبة الرطوبة عالية، وفي سنة 1949م تبلور مشروع تشييد مبنى جديد لاحتواء المكتبة الوطنية، وفي سنة 1958م نقلت إلى المبنى المتواجد في شارع "فرانس فانون" وهو مبنى عصري قدرت مساحتها 4800 م وبها قاعة مطالعة تتسع لـ 450 مقعدا أما المخازن فكان مجموع طولها يقدر بـ 17 كلم، تحتوي على 600.000 كتاب.

في شهر سبتمبر 1962م وبعد مغادرة العمال الفرنسيين أسندت مهمة تسيير المكتبة الوطنية الجزائرية إلى إدارات جزائرية الذين قاموا بعملية هيكلة واسعة حيث أصبحت المكتبة الوطنية مقرا للإيداع القانوني وبدأت بنشر البيبليوغرافيا الوطنية الجزائرية. ومع تزايد عدد الباحثين وكثرة الطلبات لم يستطع المقر القديم "فرانس فانون" تلبية حاجيات القراء، مما جعل السلطات العليا التفكير في بعث مشروع ضخم لبناء مكتبة وطنية جديدة وفقا للمواصفات العالمية وتجهيزها بمرافق أفضل، فتم اختيار حي الحامة جنوب العاصمة لتشييدها. فتحت المكتبة الوطنية الجديدة أبوابها للجمهور يوم 16 أفريل سنة 1996 بمناسبة يوم العلم ويتميز هذا المقر بمساحة ضخمة وهندسة عصرية حيث تبلغ مساحته 67000 م تتوزع على 13 طابقا وبلغت سعة مخازنها 10 ملايين مجلد وهي الآن تضم بين رفوفها مليون كتاب.



المكتبة الوطنية الجزائرية المبنى الجديد الحامة المكتبة الوطنية الجزائرية المبنى القديم فرانس فانون

إلى أن تم تدشينها في الموقع الجديد المتواجد بالحامة بتاريخ 01 نوفمبر 1994م. وقد صنفت من بين أحدث وأكبر المكتبات الوطنية العالمية نظرا للقدرة الاستيعابية بالنسبة للمجموعات المكتبية (17كلم خطي) أو عدد القراء، كما تجدر الإشارة بالذكر إلى أن المكتبة الجديدة فتحت أبوابها للقراء بتاريخ 16 أبريل 1997 بمناسبة يوم العلم، حيث بدأت الفضاءات والمصالح الكبرى بالعمل أولا كقاعات المطالعة ومصالحة الدوريات ثم تلتها باقي المصالح.

3-القانون الأساسي للمكتبة الوطنية الجزائرية:

يعد المرسوم التنفيذي رقم 93-149،³ القانون الأساسي للمكتبة الوطنية والذي ينظم سير وعمل هذه المؤسسة الوثائقية، وقد حدد المشرع الجزائري في المادة 02 من ذات



المرسوم وصاية المكتبة والممثلة في الوزارة المكلفة بالثقافة، أما في المادة 03 تم الإشارة إلى إمكانية إنشاء ملحقات لهذه المؤسسة عبر كافة التراب الوطني الجزائري، شريطة أن تكون بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المكلف بالمالية. انطلاقا من هذه المواد يتضح أن هذه المؤسسة ذات طابع وطني كونها المكتبة الوحيدة من نوعها على مستوى التراب الوطني الجزائري، إضافة إلى ملحقاتها الموزعة عبر كامل ربوع الوطن والتي تخضع مباشرة لإشراف وزير الثقافة، هذا ما يمنحها مكانة أساسية في المجتمع وجعلها تتمتع بنوع من الدعم المادي، وفي سنة 2008، وبالتحديد في العدد 43 من الجريدة الرسمية صدر المرسوم التنفيذي رقم 08-235⁴ ليعدل المرسوم السالف الذكر في بعض المواد، هذا التعديل جاء بالخصوص من أجل النظر في إنهاء الوصاية على ملحقات المكتبة الوطنية، وتحويل الموظفين التابعين لها إلى مكاتب المطالعة العمومية وهذا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 07-275⁵، الذي يحدد القانون الأساسي للمكاتب الرئيسية للمطالعة العمومية، والتي اعتبرها المشرع في المادة 02 من ذات المرسوم مؤسسات.

4- مهام المكتبة الوطنية الجزائرية:

طبقا للمادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 22 يونيو 1993، تتمثل مهمة المكتبة الوطنية الجزائرية في جمع وحفظ التراث الوطني أيا كانت وسائطه مع التفتح على التراث العالمي، فهي تشارك في الشبكة الوطنية للمكاتب والوثائق، وفي هذا الإطار تقوم المكتبة الوطنية الجزائرية بما يلي:

- ✓ تجمع شموليا الوثائق الخاضعة للإيداع القانوني وتعالجها وتحافظ عليها دوما، وتطبق التشريع المرتبط بها عن طريق الأمر الخاص بالإيداع القانوني رقم 96-16 المؤرخ في 02 جويلية 1996، والرسوم التنفيذية رقم 99-226 المؤرخ في 04 أكتوبر 1999.
- ✓ تقتني وتعالج وتحفظ وتوزع المؤلفات والوثائق المكتوبة والسمعية والبصرية الصادرة عبر التراب الوطني وفي الخارج.
- ✓ تجمع مجموعات المخطوطات والقطع النقدية والأوسمة والوثائق النادرة والشمينة ذات الأهمية الوطنية وتضبط فهرس لها.
- ✓ تكون وتحافظ على مجموعات الوثائق المختلفة والمطبوعات والمخطوطات التي تتعلق بالجزائر، أو التي يؤلفها جزائريون، والمنشورة في الخارج، وكذلك الخرائط والتصاميم الموسيقية والمؤلفات الصوتية والسمعية البصرية.

- ✓ تحافظ على المطبوعات الرسمية الأجنبية المحصل عليها من خلال تطبيق الاتفاقيات للتبادل الدولي وتتصرف تصرف المؤتمن عليها.
- ✓ تشارك في تطوير البحث.
- ✓ تعد وتنتشر المواد الوثائقية الثانوية التي تتعلق بالتعرف على الوثائق المعنية وتحديد أماكنها (الفهارس المرجعية، قواعد المعطيات...).
- ✓ تشارك في التكوين وتحسين المستوى وتجديد معلومات المكتبيين والتقنيين والأخصائيين في الإعلام الآلي، وتنظم الأنشطة والتظاهرات الثقافية والعلمية التي لها علاقة بهدفها.⁶

آليات جمع وحفظ التراث الوطني وحمايته: المكتبة الوطنية الجزائرية



5-الإيداع القانوني صمام أمان للحفاظ على التراث الوطني الجزائري:

يعود تاريخ بناء مجموعات المكتبة الوطنية الجزائرية إلى ثلاثة مراحل أساسية، فترة ما قبل الاستقلال 1832 إلى 1962، وفترة ما بعد الاستقلال 1962 إلى 1994. ويضم الرصيد الخاص بهاتين المرحلتين على المجموعات والمؤلفات الخاصة بالتراث الفكري الوطني من مخطوطات ومجموعات من مصادر المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة، في مختلف مجالات المعرفة. والتي يقدر عددها بسبعمائة ألف وثيقة محفوظة بمقر المكتبة القديم فرانس فانون. أما المرحلة الأخيرة جاءت بعد صدور النصوص القانونية الخاصة بالإيداع القانوني وهي (الأمر رقم 96-16 مؤرخ في 02 جويلية 1996 والمرسوم التنفيذي رقم 99-226 مؤرخ في 04 أكتوبر 1999) أسست المكتبة الوطنية مجموعات هائلة من المطبوعات والخرائط والتصاميم الموسيقية والمؤلفات السمعية البصرية معتمدة على التطبيق الصارم للنصوص القانونية



المتعلقة بالإيداع القانوني. كما تعتمد المكتبة الوطنية على سياسة اقتناء واضحة المعالم تمكنها من صيانة التراث الثقافي للجزائر، حيث تقوم باقتناء:

- مجموعات الوثائق المختلفة والمطبوعات والمخطوطات التي تتعلق بالجزائر.
- مجموعات الوثائق عن الجزائر والتي يؤلفها جزائريون والمنشورات في الخارج.
- الخرائط والتصاميم الموسيقية والمؤلفات الصوتية والسمعية البصرية.

1-5- المواد الخاضعة للإيداع القانوني في الجزائر:

الإيداع القانوني إجراء ملزم لكل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو يوجه للجمهور، حيث يتم إيداع نسخ ونماذج الإنتاج الفكري والفني مجاناً لدى المؤسسات المؤهلة، وتخضع للإيداع القانوني كالثائق المطبوعة والصوتية والمرئية والسمعية البصرية والتصويرية وبرامج الحاسوب بكل أنواعها، وقواعد المعطيات، وذلك مهما كانت الدعامة التي تحملها وتقنية النشر، ويتم الإيداع القانوني بتسليم الوثائق كاملة ومطابقة للأصل إلى المؤسسة المؤهلة، وذلك قبل وضعها في متناول الجمهور، سواء تعلق الأمر بالبيع أو الإيجار أو التنازل.⁷

2-5- الملزمون بالإيداع القانوني في الجزائر

يكتسي الإيداع طابع الحفظ وهو من المهام الرئيسة للمكتبة الوطنية ولا يمس بحقوق ملكية المؤلف ومنتج الوثائق، ويلزم بالإيداع القانوني كل من:

- الناشر والطابع والمنتج والمستورد وموزع الوثائق المطبوعة والصوتية والمرئية والسمعية البصرية، وبرامج الحاسوب بكل أنواعها، وقواعد المعطيات، وكذا منتج وموزع الأفلام السينماتوغرافية والمؤلف الناشر لحسابه.⁸

3-5- نشاط مصلحة الإيداع القانوني من 1962 إلى 2017:

إن الإيداع القانوني في الجزائر وحسب النصوص التنظيمية فإنه يشمل عديد المؤسسات والهيئات التي يجب أن تخضع لهذه العملية ومن بينها نجد مؤسسات النشر، مكاتب البيع، المخابر والكليات والجامعات، المهرجانات، الوزارات، الجرائد، مديريات ودور الثقافة، المتاحف، وكالات الإشهار والاتصال، والمعاهد، وقد شهدت مصلحة الإيداع القانوني ارتفاع مستمر في عدد المنخرطين بنسبة تقارب 100 ناشر في السنة مما يوضحه الجدول التالي:

جدول توضيحي لتطور عدد الناشرين من 1994 إلى 2017



السنة	عدد الناشرين
1994	16
1995	16
1996	25
1997	26
1998	45
1999	24
2000	31
2001	31
2002	44
2003	49
2004	31
2005	54
2006	63
2007	81
2008	79
2009	95
2010	74
2011	89
2013	72
2014	97
2015	80
2016	70
2017	88



تعتبر مصلحة الإيداع القانوني القاعدة الأساسية للمكتبة الوطنية الجزائرية وهي عامل مهم لإثراء مجموعاتها وقد أسندت لها ثلاثة مهام أساسية وهي:

✓ تسيير الإيداع القانوني: حيث تعتبر مركز لإيداع كل كتاب أو دورية أو نشرة أو أي وثيقة تصدر بالجزائر وهذا وفق المادة 7 من الأمر رقم 16-96 المؤرخ في 2 يونيو 1996.

✓ الوكالة الببليوغرافية: تقوم بإعداد الببليوغرافية الوطنية الجزائرية وهي منتج ببليوغرافي لمصلحة الإيداع القانوني تصدر مرتين في السنة وتحصي كل الإنتاج الوطني الصادر عن طريق الإيداع القانوني بمختلف أوعيته، تتكون من جزئين الأول باللغة العربي والثاني باللغات الأجنبية حيث تخضع لتصنيف ديوي العشري ولتسهيل عملية البحث هناك ثلاثة فهارس وهي فهرس المؤلفين وفهرس العناوين وفهرس الناشرين.

✓ الوكالة الجزائرية للتقييم الدولي الموحد للكتاب: تضطلع هذه الوكالة بمهمة توزيع الأرقام على الناشرين الجزائريين بعد أن تحدد المجموعات المخصصة لكل منهم، كما تراجع الوكالة الأرقام عندما تطبع على الكتب وتصحح الأخطاء التي تحدث خلال هذه العمليات ومهمتها إعطاء كل عمل فكري رقما خاص به وهو بمثابة الهوية التي يتميز بها عن غيره، كما يساهم هذا التقييم في تشجيع الإنتاج الفكري الوطني والتعريف بالناشرين الجزائريين أما الهدف الأسى هو ضبط والحفاظ على الإنتاج الفكري الوطني معرفة ما نشر على المستوى الدولي وكذا تبادل المعلومات فيما يتعلق بالإنتاج الفكري العالمي.

4-5- إيداع المواد السمعية البصرية:

تحتوي المصلحة على عدة فضاءات موزعة كالتالي:

تقوم هذه المصلحة بجمع والحفاظ على كل المواد السمعية البصرية الواردة للمكتبة الوطنية حيث تقوم بإعطاء رقم الإيداع وهذا الرقم يعطى حسب تاريخ الإيداع، وتتكون هذه المصلحة من مجموعة من الفضاءات وهي:

✓ فضاء الميكروفورم: يحتوي على 17 جهاز قارئ للميكروفيلم والميكروفيش بالإضافة إلى 5 أجهزة لاستنساخ الميكروفيلم على الورق.

✓ الفضاء السمعي: مجهز ب 48 مقعد للسمع، كل مقعد متصل بالمحطة المركزية للبحث الفردي أو الجماعي، ويحتوي الفضاء على أشرطة وأقراص سمعية.

✓ فضاء الفيديو: يحتوي على 32 مقعد لقراءة أشرطة الفيديو منها 8 خلوات (cabine) كل مقعد متصل بمحطة البث.



- ✓ فضاء الشرائح: يوجد 3 أجهزة لمشاهدة مختلف الشرائح، معظمها مرفقة بكتيبات للشرح والتوضيح.
- ✓ فضاء الأقراص المضغوطة: يحتوي على 15 جهاز متعددة الوسائط لقراءة مختلف الأقراص المضغوطة الموجودة بالفضاء+5 طابعات لفائدة الباحثين.

- رصيد المصلحة من المواد السمعية البصرية من 2015 إلى 2017:

العدد			الوعاء
جانفي 2017	2016	2015	
1010	1010	1010	أشرطة الفيديو
28804	28804	28804	أشرطة صوتية
223	223	223	أشرطة مغناطيسية
2126	2126	2120	أقراص مضغوطة CD – CD-ROM
815	815	811	أشرطة فيديو مضغوطة
2755	2755	2755	ميكرو فيلم
77	77	77	Disquettes
2351	2351	2351	خرائط جغرافية ومخططات
4735	4735	4735	بطاقات بريدية
+8000	+8000	+ 8000	إعلانات
/	/	/	صور الهوية
3084	3084	3084	لوحات فنية
5931	5931	5931	ميكروفيش
27224	27224	27224	صور وكالة الأنباء الجزائرية
6489	6489	6489	العروض
3753	3753	3753	أقراص
102277	102277	102267	المجموع

6-مصلحة الرصيد المغاربي:



وأُسندت لمصلحة الرصيد المغربي مهمة حماية وحفظ التراث الفكري المغربي ويعتبر الرصيد المغربي من أغنى الأرصدة في المكتبة الوطنية الجزائرية وهو يحتوي على وثائق بلدان المغرب العربي التي تعالج مواضيع مختلفة كالتاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، القانون، اللغات، الآداب، الديانات، الفلسفة، علم الآثار، الطب...⁹ كم تولت مصلحة الرصيد المغربي منذ نشأتها معالجة وترتيب وحفظ الوثائق المتعلقة ببلدان المغرب العربي الكبير (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا) أو موضوعها المغرب العربي مهما كان مكان صدورها التي تمس جميع مجالات المعرفة خاصة منها العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويحتوي هذا الرصيد على 94983¹⁰ مجلد ذات قيمة تراثية جد مهمة وتكون من رصيد التحفظات الذي يتضمن الكتب القديمة، النادرة والثمينة التي تعود إلى القرن 16 م، تعتبر مصلحة الرصيد المغربي أقدم مصلحة في المكتبة الوطنية إذ تحتوي على كتب يعود تاريخ طبعها إلى القرن 16م، حيث صنف هذا الرصيد كأقدم رصيد في المكتبة الوطنية الجزائرية

❖ أهداف مصلحة الرصيد المغربي: من بين أهداف هذه المصلحة نذكر¹¹:

- حفظ التراث الوطني والمغربي بصفة أوسع، وحصره بهدف التعريف به ووضعها في متناول المستفيد.
- إثراء الرصيد وإقامة معارض وندوات لمناقشة المستوى العلمي والأدبي الذي توصل إليه المغرب العربي.
- إنشاء علاقات ثقافية مع بلدان المغرب العربي الكبير لتبادل المعلومات.
- مهام ووظائف المصلحة: تتمثل مهام المصلحة فيما يلي:
- استقبال الباحثين وتوجيههم.
- استقبال الكتب عن طريق: الشراء - الإهداء - الإيداع القانوني.
- تزويد الباحثين بالوثائق المناسبة لاحتياجاتهم.
- 7- مصلحة المخطوطات والكتب النادرة¹²:

افتتحت المصلحة سنة 1996، وتهدف إلى حصر المخطوطات والكتب النادرة عن طريق جمعها، تحقيقها وحفظها مع إظهار قيمتها العلمية والحضارية ووضعها في متناول البحث العلمي والباحثين (النسخة الإلكترونية)، وتعمل على اقتناء المخطوطات والحصول عليها عن طريق إما الشراء أو الهبات، وتقوم بمعالجتها وتحقيقها، إعداد الفهارس الخاصة بها، رقمتها

من جهة وترميمها وحفظها في مخازن خاصة من جهة أخرى بالتعاون مع مصلحة أساسيتين هما مصلحة التصوير ومصلحة الحفظ والتجليد.تضم مصلحة المخطوطات والكتب النادرة مجموعة ثرية ومتنوعة من المخطوطات والكتب النادرة وهي بمثابة ارث ثقافي وحضاري للجزائر والدول العالم، وللحفظ على هذا الرصيد تقوم المكتبة الوطنية بعملية رقمنة رصيد المخطوطات من أجل المحافظة على النسخ الأصلية وكذا تمكين الباحثين من أقطار العالم الوصول إلى المعلومات. وللإشارة لقد استلمت المكتبة الوطنية الجزائرية ولأول مرة شهادة ادراج (مخطوط المستملح من كتاب التكملة للإمام الذهبي) في السجل العالمي لذاكرة العالم الذي اقترح للتسجيل في الفترة الممتدة من 2016 الى 2018.من توقيع السيدة إيرينا كوفا (Irina BOKOVA) . المديرية العامة لهيئة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهو المخطوط الجزائري الوحيد المصنف في الذاكرة العالمية.



صور من مخطوط المستملح من كتاب لتكملة للإمام الذهبي

جدول بين عدد المخطوطات بالمصلحة

عدد المخطوطات	السنة
700	1835
3000	1962
4293	2009
4413	2013
4415	2014



4483	2015
4491	2017
4494	2018

8-مصلحة التصوير الفوتوغرافي:

تقع هذه المصلحة بالقرب من مصلحي المخطوطات والحفظ والتجليد بغية التنسيق بينهم، فبمجرد نقل مصدر المعلومات من المصلحة المسؤولة عنه قانونيا إلى مصلحة الحفظ والتجليد يصل بعدها إلى مصلحة التصوير، يتم تصويره عن طريق الأجهزة المتطورة الموجودة بالمصلحة من مساحات ضوئية وأجهزة كمبيوتر ذات قدرة عالية لمعالجة المعلومات، إضافة إلى البرمجيات المتخصصة في الرقمنة وتعديل الصور وتنقيحها، ليتم أخيرا إرجاع الوثائق الأصلية إلى المصلحة المعنية بغية الحد من الاطلاع عليها وحفظها في أحسن الظروف، مع ضمان إمكانية الاستفادة من معلوماتها عن طريق النسخ المستحدثة، زيادة على ضمان حفظ نسخ مرقمنة في قاعدة بيانات خاصة بالمصلحة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة¹³.

9-نتائج البحث:

من خلال هذا العمل خلصنا إلى جملة من النتائج لعل أبرزها:

- الأمر المتعلق بالإيداع يرجع إلى سنة 1996 يعني غياب تحيين ومراجعة هذه القوانين منذ 20 سنة مما جعل الكثير من الإنتاج الثقافي والفكري الجزائري المتاح على الشبكة العنكبوتية لا تشمله عملية الضبط الببليوغرافي في المكتبة الوطنية الجزائرية، وعليه على القائمين على هذه المكتبة اقتراح خطة لمراجعة وتحيين هذه القوانين لتتماشى والتطورات الحاصلة في عملية النشر خاصة النشر الإلكتروني للوثائق بمختلف أشكاله.
- تقوم المكتبة الوطنية بعمل جبار في ما يخص إنتاج الببليوغرافيا الوطنية الجزائرية رغم نقص الإمكانيات المتاحة في المصلحة وسجلنا عدم حصر المواد السمعية البصرية في هذه الببليوغرافيا، وعليه على المكتبة الوطنية أن توسع دائرة حصر الوثائق في الببليوغرافيا الوطنية المنشورة ورقيا لتشمل كل المواد السمعية البصرية المحصلة عن طريق آلية الإيداع القانوني كما يجب إتاحتها على الخط أو في موقع المكتبة الوطنية للتعريف بالمنتوج الفكري والثقافي الجزائري محليا، إقليميا ودوليا، وتمكين أكبر عدد ممكن من الباحثين للوصول إلى هذا المورد الثقافي الجزائري.



- يجب على المكتبة الوطنية الجزائرية القيام بعمليات تحسيسية عبر مصالحتها أو من خلال ندوات حول الإيداع القانوني ودوره في الحفاظ على الموروث الثقافي الجزائري لفائدة الناشرين وكل من له علاقة بإنتاج ونشر وتوزيع المواد الفكرية والثقافية الجزائرية، للتقرب من مصلحة الإيداع القانوني والالتزام بالمواد الواردة في الأمر 96-14 المتعلق بالإيداع القانوني، والمساهمة في إثراء خزانة المكتبة الوطنية من جهة، والحفاظ على الموروث الفكري والثقافي الجزائري، وتجنب الإجراءات الجزائية من جهة أخرى.
- غياب برنامج آلي يسمح للناشرين بإيداع المواد المنتجة على الخط خاصة أن للجزائر مساحة جغرافية شاسعة تجعل من الصعب التنقل إلى المكتبة الوطنية كلما تم إصدار منتج جديد، وعليه يمكن للمكتبة الوطنية الجزائرية أن تقوم بتطوير برنامج آلي يسمح للمنتجين وخاصة سكان الولايات البعيدة بإيداع موادهم المنتجة عن بعد، وهذا لتمكين هذه الفئة من المنتجين من ربح الوقت والجهد والتكلفة.
- غياب قواعد بيانات للمواد المحصلة عن طريق الإيداع القانوني، مما أدى إلى عدم مريئة هذا الإرث الضخم، وعليه يجب على المصالح المعنية التفكير في تألية هذه القوائم ورصدها في قواعد بيانات لتمكين الباحثين عبر مختلف بقاع الوطن وحتى إقليميا ودوليا الوصول إليها واسترجاعها.

10- خاتمة:

إن موضوع التراث الوطني المادي موضوع بالغ الأهمية نظرا لمكانته في مختلف الميادين الفكرية منها والتربوية والثقافية، وبحديثنا عن التراث الوطني نجد أنفسنا أمام ضرورة الحديث عن المكتبة الوطنية الجزائرية التي تحتل مكانة هامة في الحفاظ على التراث الوطني، دون أن ننوه بأهمية استغلال تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في عملية الحفظ والمعالجة والإتاحة وهو ما لمسناه حقيقة في بعض مصالحي المكتبة الوطنية على غرار مصلحة المخطوطات والمؤلفات النادرة التي تسير مشاريع رقمنة أرصدها باستخدام أجهزة آلية متطورة، لكن في مقابل ذلك فإن قدم القوانين السارية المفعول في هذا الإطار يعيق عملية الضبط الببليوغرافي لمختلف الوثائق المنتجة وهو الأمر الذي يمكن تداركه من خلال مراجعة وتحيين القوانين المتعلقة بالإيداع القانوني وإعطاء المكتبة الوطنية صلاحيات أخرى وإمكانيات أكبر لتمكينها من تأدية مهمتها الرئيسية ألا وهي الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني، إضافة إلى إدخال تعديلات على محتوى الببليوغرافيا الوطنية لتضم كل المواد بما فيها السمعية البصرية وإضافة



كشافات جديدة لتمكين الباحثين من الوصول إلى هذا الإنتاج، وعلى القائمين على المكتبات الوطنية في المغرب العربي التفكير في إعداد فهرس موحد مغربي لكل المنتج الفكري والثقافي وإتاحته على شبكة الانترنت من ثم استحداث شبكة مغربية للمكتبات الوطنية في المغرب العربي.

11. قائمة المراجع:

الكتب:

1. جمال، عليان. الحفاظ على التراث الثقافي. سلسلة عالم المعرفة الكتاب 322. الكويت.
2. محمد، عابد الجابري. نحن والتراث. بيروت: المركز الثقافي العربي. الطبعة السادسة، 1993.
3. بولحواش، نجية. التنمية المهنية للمكتبيين العاملين بالمكتبة الوطنية الجزائرية: دراسة مسحية. رسالة ماجستير: علم المكتبات والتوثيق. الجزائر: جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم علم المكتبات والتوثيق، 2008
4. شريط، نور الدين. المكتبة الوطنية الجزائرية ومجتمع المعلومات. أطروحة دكتوراه: علم المكتبات والتوثيق. الجزائر: جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم علم المكتبات والتوثيق، 2018
5. عماري، نعام. خدمات المعلومات بالمكتبة الوطنية الجزائرية: واقعا ورضا المستفيدين منها واتجاهات تطويرها. مذكرة ماجستير: علم المكتبات والتوثيق. الجزائر: جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: قسم علم المكتبات والتوثيق، 2013
6. مرسوم تنفيذي رقم 149-93 مؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993، يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
7. مرسوم تنفيذي رقم 235-08 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 149-93 المؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
8. مرسوم تنفيذي رقم 275-07 مؤرخ في 6 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر سنة 2007، يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية.
9. مرسوم تنفيذي رقم 93 - 149 مؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993، يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
10. الأمر رقم 16-96 المتعلق بالإيداع القانوني.
11. الأدلة والتقارير السنوية:
دليل المكتبة الوطنية الجزائرية. 2019



12. التقرير السنوي لمصلحة الرصيد المغاربي. 2017.
13. التقرير السنوي لمصلحة التصوير. 2018.
14. التقرير السنوي لمصلحة المخطوطات. 2018.
- المراجع الأجنبية:
15. Frédéric, Barbier. patrimoine: production: reproduction. bulletin des bibliothèques de France (BBF) [en ligne]. 2004, n°5. disponible sur :<http://bbf.enssib.fr>.
16. Richard, Helene. la formation aux questions patrimoniales dans les bibliothèques .[en linge]. rapport. France: ministère de la culture et de la communication, 2018. disponible sur: < [http](http://www.media.enseignementsup.recherche.gouv.fr) :

12-الهوامش:

- ¹ - جمال، عليان. الحفاظ على التراث الثقافي. سلسلة عالم المعرفة الكتاب 322. الكويت. ص.60.
- ² - محمد، عابد الجابري. نحن والتراث. بيروت: المركز الثقافي العربي. الطبعة السادسة، 1993. ص. 22.
- ³ -مرسوم تنفيذي رقم 149-93 مؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993، يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
- ⁴ -مرسوم تنفيذي رقم 235-08 مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 149-93 المؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993 والمتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
- ⁵ -مرسوم تنفيذي رقم 275-07 مؤرخ في 6 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر سنة 2007، يحدد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية.
- ⁶ -مرسوم تنفيذي رقم 93 – 149 مؤرخ في 2 محرم عام 1414 الموافق 22 يونيو سنة 1993، يتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية.
- ⁷ -Richard, Helene. la formation aux questions patrimoniales dans les bibliothèques. [en linge]. Rapport. France: ministère de la culture et de la communication, 2018. disponible sur: <
<http://www.media.enseignementsup.recherche.gouv.fr>
- ⁸ -Frédéric, Barbier. patrimoine: production: reproduction. Bulletin des bibliothèques de France (BBF) [en ligne]. 2004, n°5. disponible sur : <http://bbf.enssib.fr>
- 9- دليل المكتبة الوطنية الجزائرية. 2019.
- 10- التقرير السنوي لمصلحة الرصيد المغاربي. 2017.
- 11- المرجع نفسه.
- 12 -التقرير السنوي لمصلحة المخطوطات. 2018.
- 13 -التقرير السنوي لمصلحة التصوير. 2018.